الأمم المتحدة

A/RES/68/202

Distr.: General
21 January 2014

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والستون
البند ١٧ (ج) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (*A/68/436/Add.3*)]

٢٠٢/٦٨ – القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٢٠٣/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٢٢٣/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ١٨٧/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ١٨٨/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ١٨٦/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٢٠٦/٦٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ١٩١/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ١٤٤/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ١٨٩/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، و ١٩٨/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية، المعتمد في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠[(١)] وإلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية وإلى وثيقته الختامية[(٢)]،

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٢٧٠/٥٧ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ المتعلق بالتنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي،

وإذ تشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[(٣)]،

---

(١) القرار ٢/٥٥.

(٢) القرار ١/٦٥.

(٣) القرار ١/٦٠.

13-45155

الرجاء إعادة الاستعمال

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٦٠/٢٦٥ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ المتعلق بمتابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ المتعلقة بالتنمية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا،

وإذ تشير كذلك إلى المؤتمر الدولي لتمويل التنمية ووثيقته الختامية[٤] وإلى مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري ووثيقته الختامية ”إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية“[٥]،

وإذ تشير إلى المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية وإلى وثيقته الختامية[٦]،

وإذ تشير أيضا إلى مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا وإلى إعلان اسطنبول وبرنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا[٧]،

وإذ تشير كذلك إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢ وإلى وثيقته الختامية المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“[٨]،

وإذ تشير إلى المناسبة الخاصة المعقودة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ في سياق متابعة الجهود المبذولة صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وإلى وثيقتها الختامية[٩]،

وإذ تشير إلى المناقشة المواضيعية التي جرت في الجمعية العامة في ١٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣ بشأن دور وكالات تقدير الجدارة الائتمانية في النظام المالي الدولي، والمناقشات الجارية بشأن هذه المسائل،

وإذ تشير أيضا إلى الاجتماع الخاص الذي عقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٣ بشأن القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية، والذي

---

(٤) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٥) القرار ٦٣/٢٣٩، المرفق.

(٦) القرار ٦٣/٣٠٣، المرفق.

(٧) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، اسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١ (A/CONF.219/7)، الفصلان الأول والثاني.

(٨) القرار ٦٦/٢٨٨، المرفق.

(٩) القرار ٦٨/٦.

جرى فيه النظر في الدروس المستفادة من أزمات الدين والعمل الجاري بشأن آليات إعادة هيكلة الديون السيادية وحل مشكلة الديون، والمناقشات الجارية بشأن هذه المسائل،

وإذ تشدد على أن القدرة على تحمل الدين أمر أساسي لدعم النمو، وإذ تؤكد أهمية القدرة على تحمل الدين وفعالية إدارة الدين في الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية والدولية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وإذ تسلم بأن أزمات الديون غالبا ما تكون باهظة التكلفة ومضرة بأمور منها فرص العمل والاستثمار المنتج، وغالبا ما تتبعها تخفيضات في الإنفاق العام في مجالات منها الصحة والتعليم، مما يؤثر بشكل خاص في الفقراء والضعفاء،

وإذ تؤكد من جديد أن كل بلد مسؤول في المقام الأول عن تنميته، وأنه ليس من المغالاة التشديد على أهمية دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، بما في ذلك ما يسري منها في مجال إدارة الدين، في تحقيق التنمية المستدامة، وإذ تسلم بضرورة إكمال الجهود الوطنية، بما فيها الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية والحفاظ على القدرة على تحمل الدين، ببرامج وتدابير وسياسات عالمية داعمة ترمي إلى توسيع نطاق فرص التنمية المتاحة للبلدان النامية، مع مراعاة الظروف الوطنية وكفالة احترام السيطرة الوطنية على زمام الأمور واحترام الاستراتيجيات والسيادة الوطنية،

وإذ تؤكد من جديد أيضا أن المؤسسات المتعددة الأطراف، بما في ذلك الكيانات القائمة داخل منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المعنية الأخرى، ينبغي أن تستمر في أداء دور رئيسي، في ضوء الولاية المنوطة بكل منها، في مساعدة البلدان على بناء القدرة على تحمل الدين والمحافظة عليها،

وإذ تكرر تأكيد أن القدرة على تحمل الدين تتوقف على تضافر عوامل كثيرة على الصعيدين الدولي والوطني، وتشدد على ضرورة الاستمرار، عند تحليل القدرة على تحمل الدين، في مراعاة الظروف الخاصة لكل بلد والأثر المترتب على الصدمات الخارجية، مثل الصدمات التي نجمت عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية،

وإذ تعرب عن بالغ القلق إزاء الآثار السلبية المستمرة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وبخاصة على التنمية، مع التسليم بوجود بوادر تدل على انتعاش هش ومتفاوت، وإذ تدرك أن الاقتصاد العالمي، على الرغم من الجهود الكبيرة التي ساعدت على احتواء مخاطر وقوع خسائر شديدة وعلى تحسين ظروف الأسواق المالية والمحافظة على الانتعاش، لا يزال يمر بمرحلة تنطوي على تحديات ومخاطر حدوث تراجع، يشمل التقلب الشديد في الأسواق العالمية، وارتفاع معدلات البطالة وبخاصة في صفوف الشباب، ومديونية

بعض البلدان وتفشي الضائقة المالية التي تفرض تحديات على الانتعاش الاقتصادي العالمي وتعكس الحاجة إلى إحراز مزيد من التقدم في سبيل المحافظة على الطلب العالمي وإعادة التوازن إليه، وتشدد على لزوم مواصلة بذل الجهود لمعالجة مواطن الضعف وأوجه الاختلال النظمية، وإصلاح النظام المالي الدولي وتعزيزه، مع تنفيذ الإصلاحات المتفق عليها حتى الآن،

وإذ تسلم بأن الآثار السلبية المستمرة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية يمكن أن تفضي إلى تقويض التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وتهدد القدرة على تحمل الدين في بلدان كثيرة، وبخاصة البلدان النامية، من خلال جملة أمور منها ما تخلفه من عواقب فيما يتعلق بالعائد الاقتصادي الفعلي والعائد الحكومي وضرورة زيادة الاقتراض من أجل التخفيف من الآثار السلبية للأزمة،

وإذ تسلم أيضا بأهمية بذل الجهود والتعاون على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي للتصدي للتحديات الناشئة عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وتؤكد ضرورة مواصلة بذل هذه الجهود بصورة متسقة ومتناسقة،

وإذ تسلم كذلك بما لتخفيف عبء الديون، على أساس كل حالة على حدة، بما يشمل إلغاء الديون، حسب الاقتضاء، وإعادة هيكلة الديون، بوصفهما أداتين لمنع أزمة الديون وإدارتها، من دور مهم في التخفيف من تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في البلدان النامية،

وإذ تسلم بدور تدفقات رؤوس الأموال الخاصة في تعبئة التمويل من أجل التنمية، وإذ تؤكد التحديات التي تنطوي عليها التدفقات المفرطة لرؤوس الأموال في الأجل القصير إلى الكثير من البلدان النامية، بما في ذلك قدرتها على تحمل الدين، وتشجع على مواصلة استعراض فوائد ومساوئ التدابير التحوطية على مستوى الاقتصاد الكلي المتاحة للتخفيف من تأثير تقلبات تدفق رؤوس الأموال،

وإذ تعرب عن القلق لأن عددا من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل يواجه تحديات في خدمة ديونه،

وإذ تعرب عن بالغ القلق لأنه رغم الجهود الدولية المبذولة، لا تزال بلدان كثيرة من أقل البلدان نموا تعاني من وطأة الديون وتصنف، وفقا لإطار تقييم القدرة على تحمل الديون، من البلدان العاجزة عن تسديد الديون أو المعرضة بشدة لخطر العجز عن تسديد الديون،

وإذ تلاحظ مع التقدير أن المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، التي تولى نادي باريس تيسيرها، والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون والجهات المانحة الثنائية ساهمت في تخفيف عبء الديون بشكل كبير عن كاهل ٣٥ بلدا بلغ نقطة الإنجاز في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، الأمر الذي أدى إلى التخفيف اللازم من عبء الدين، وسهل من إعادة تخصيص الموارد للاستثمارات في مجال الخدمات الاجتماعية، وتعرب في الوقت نفسه عن القلق لأن بعض البلدان التي تجاوزت نقطة الإنجاز لا تزال تصنف على أنها معرضة بشدة لخطر العجز عن تسديد الديون ولا بد لها أن تتجنب تراكما جديدا لديون لا يمكن تحمل أعبائها،

واقتناعا منها بأن تعزيز وصول السلع والخدمات التي تهتم البلدان النامية بتصديرها إلى الأسواق يسهم بشكل كبير في قدرة تلك البلدان على تحمل الدين،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام[(١٠)]؛

٢ - **تشدد** على الأهمية الخاصة التي يتسم بها إيجاد حل فعال شامل ودائم وفي الوقت المناسب لمشاكل ديون البلدان النامية من أجل تعزيز نموها الاقتصادي وتنميتها؛

٣ - **تؤكد** أهمية أن تتم عمليات الإقراض والاقتراض على نحو يمكن تحمل أعبائه، وتشدد على وجوب أن يتقاسم الدائنون والمدينون المسؤولية عن منع نشوء حالات تتعذر فيها القدرة على تحمل الدين، وأن يدرجوا الاعتبارات المتعلقة بالقدرة على تحمل الدين فيما يتخذونه من قرارات تتعلق بالتمويل، وتلاحظ تصديق بعض الدول الأعضاء على المبادئ الواردة في مبادرة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لتشجيع الإقراض والاقتراض السياديين على نحو مسؤول، وتشجع الدول الأعضاء والجهات صاحبة المصلحة المعنية بالأمر على مواصلة المناقشات الجارية بشأن هذه المسألة؛

٤ - **تقر** بالدور الذي يؤديه إطار القدرة على تحمل البلدان المنخفضة الدخل للدين الذي اشترك في وضعه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في توجيه القرارات المتعلقة بالاقتراض والإقراض، وتشجع على مواصلة استعراض الإطار المذكور بصورة دورية على نحو علني وشفاف، بمشاركة تامة من جانب الحكومات المقترضة والمقرضة؛

٥ - **تكرر تأكيد** ضرورة عدم استخدام أي مؤشر بمفرده للتوصل إلى أحكام نهائية بشأن قدرة بلد بعينه على تحمل الدين، وتدعو في هذا الصدد، مع الإقرار بضرورة استخدام مؤشرات شفافة وقابلة للمقارنة، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى أن يواصلا في

(١٠) A/68/203.

تقييمهما للقدرة على تحمل الدين مراعاة مواطن الضعف الهيكلي لدى البلدان والتغيرات الجوهرية الناجمة، عن أمور منها الكوارث الطبيعية والنزاعات والتغيرات في توقعات النمو على الصعيد العالمي أو في معدلات التبادل التجاري، وبخاصة بالنسبة إلى البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية، وعن تأثير التطورات في الأسواق المالية، وإلى أن يقدما معلومات بشأن هذه المسألة إلى الدول الأعضاء باستخدام الأطر المناسبة؛

٦ - **تسلم** بأن القدرة على تحمل الدين على المدى الطويل تتوقف على جملة أمور منها النمو الاقتصادي وتعبئة الموارد المحلية والدولية، والتوقعات المتعلقة بصادرات البلدان المدينة، وإدارة الدين على نحو يمكن تحمله، واتباع سياسات سليمة في مجال الاقتصاد الكلي تدعم أيضا إيجاد فرص العمل، ووضع أطر تنظيمية شفافة وفعالة، والنجاح في التغلب على المشاكل الإنمائية الهيكلية، ومن ثم فهي تتوقف على تهيئة بيئة تمكينية دولية مؤاتية للتنمية؛

٧ - **تسلم أيضا** بضخامة وتعدد أبعاد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي تسببت في تدهور حاد في نسب الديون في العديد من البلدان النامية، وتؤكد ضرورة الاستمرار في مساعدة البلدان النامية على تجنب تراكم الديون التي لا تستطيع تحملها للحد من خطر الوقوع في أزمة ديون أخرى، وتحيط علما في هذا الصدد بالموارد الإضافية التي أتاحها خلال الأزمة ومنذ بدايتها صندوق النقد الدولي ومصارف التنمية المتعددة الأطراف، وتدعو إلى مواصلة توفير التمويل بشروط ميسرة وفي شكل منح للبلدان المنخفضة الدخل لتمكينها من التصدي لآثار الأزمة، وتلاحظ قيام صندوق النقد الدولي بإعفاء البلدان المنخفضة الدخل من الفوائد المترتبة على الدين في شكل مدفوعات دون فائدة على التمويل من مرافق الإقراض بشروط ميسرة حتى نهاية عام ٢٠١٤؛

٨ - **تسلم كذلك** بالأدوار التي تضطلع بها الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، وفقا لولاية كل منها، وتشجعها على مواصلة دعم الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق النمو المطرد والشامل والمنصف والتنمية المستدامة وإيجاد القدرة على تحمل الدين الخارجي للبلدان النامية، بوسائل منها الرصد المتواصل للتدفقات المالية العالمية والآثار المترتبة عليها في هذا الصدد؛

٩ - **تشدد** على ضرورة تنسيق السياسات الرامية إلى تعزيز تمويل الديون وتخفيف عبء الديون وإعادة هيكلة الديون، وتشير في هذا الصدد إلى التحسن الذي طرأ على إطار صندوق النقد الدولي للإقراض، من خلال جملة أمور منها تبسيط الشروط وتوفير صكوك أكثر مرونة، من قبيل الائتمانات التحوطية وائتمانات السيولة، والائتمانات المرنة وأدوات التمويل السريع، في حين تلاحظ ضرورة خلو البرامج الجديدة والجارية

من أي شروط مسايرة للدورات الاقتصادية لا مبرر لها، وتحث مصارف التنمية المتعددة الأطراف على مواصلة المضي قدما في تقديم مساعدات مرنة وبشروط ميسرة تدفع مقدما وبصورة عاجلة يكون من شأنها مساعدة البلدان النامية بشكل كبير وسريع على سد ثغرات التمويل التي تواجهها في إطار جهودها الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مع إيلاء الاعتبار لقدرة كل بلد من تلك البلدان على الاستيعاب وعلى تحمل الدين؛

١٠ - **تلاحظ** أن البلدان يمكن أن تسعى إلى التفاوض، كحل أخير، على أساس كل حالة على حدة ومن خلال الأطر القائمة، لإبرام اتفاقات بين المدينين والدائنين بشأن تجميد الديون بصفة مؤقتة من أجل المساعدة على تخفيف الآثار السلبية للأزمة وتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي؛

١١ - **تلاحظ أيضا** التقدم المحرز في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، التي تولى نادي باريس تيسيرها، والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون، وتعرب في الوقت نفسه عن القلق من أن بعض البلدان لم تبلغ بعد نقطة اتخاذ القرار أو نقطة الإنجاز، وتدعو إلى تنفيذ هاتين المبادرتين على نحو تام في الوقت المناسب وإلى مواصلة تقديم الدعم إلى البلدان المستوفية للشروط التي لا يزال يتعين عليها إنجاز المطلوب في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وتشجع جميع الأطراف، الدائنة والمدينة على السواء، على الوفاء بالتزاماتها في أسرع وقت ممكن بغية إنجاز عملية تخفيف عبء الديون؛

١٢ - **ترحب** بالجهود التي تبذلها البلدان الفقيرة المثقلة بالديون **وتشجع** تلك الجهود، وتهيب بهذه البلدان أن تواصل تعزيز سياساتها الوطنية للنهوض بالنمو الاقتصادي والقضاء على الفقر، بوسائل منها تهيئة بيئة على الصعيد الوطني مؤاتية لتنمية القطاع الخاص ووضع إطار مستقر للاقتصاد الكلي وإيجاد نظم للمالية العامة تتسم بالشفافية وتخضع للمساءلة، وتدعو مؤسسات التمويل الدولية والجهات المانحة إلى مواصلة تقديم التمويل الملائم بشروط ميسرة بالقدر الكافي لتلك البلدان؛

١٣ - **تشجع** المؤسسات المالية الدولية على استعراض تنفيذ مبادرات التخفيف من عبء الديون وتأثيرها من أجل التوصل إلى فهم أفضل للأسباب التي تجعل بعض البلدان لا تزال تواجه مشاكل مستمرة فيما يتعلق بالديون بعد إنجازها للمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وتدعو الدائنين والمدينين إلى العمل معا، بوسائل منها وضع إجراءات لمعالجة هذه المشاكل، من بينها التوسع في الاستعانة بتدابير إدارة الدين؛

١٤ - **تشدد** على أن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون المستوفية لشروط التخفيف من عبء الديون لن تكون قادرة على التمتع بمزاياه الكاملة ما لم يساهم جميع الدائنين، من القطاعين العام والخاص على السواء، بنصيب عادل ويشاركوا في الآليات الدولية لتسوية

الديون لضمان قدرة تلك البلدان على تحمل الدين، وتدعو الدائنين، من القطاعين العام والخاص على السواء، ممن لم يشاركوا حتى الآن مشاركة كاملة في مبادرات التخفيف من عبء الديون، إلى زيادة مشاركتهم بقدر كبير، بطرق منها المساواة في المعاملة، قدر الإمكان، بين البلدان المدينة التي أبرمت مع الدائنين اتفاقات للتخفيف من عبء الديون إلى درجة يمكن تحملها؛

١٥ - **تؤكد** أن مبادرات التخفيف من عبء الديون يمكن أن يكون لها دور رئيسي في الإفراج عن موارد ينبغي استخدامها في أنشطة تتسق مع القضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية الاقتصادية ومع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وتحث البلدان في هذا الصدد على استخدام الموارد المفرج عنها من خلال مبادرات التخفيف من عبء الديون، وبخاصة من خلال إلغاء الديون وتخفيضها، في تحقيق تلك الأهداف، في سياقات شتى منها خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وفقا لأولوياتها واستراتيجياتها الوطنية؛

١٦ - **تشجع** البلدان المانحة على اتخاذ خطوات تكفل ألا يؤدي تقديم الموارد لتخفيف عبء الديون، في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون، إلى أي نقص في الموارد الأخرى التي ينبغي توفيرها للبلدان النامية في إطار الالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية؛

١٧ - **تلاحظ مع القلق** أن بعض البلدان النامية المنخفضة والمتوسطة الدخل التي لا تستفيد من المبادرتين الحاليتين لتخفيف عبء الديون لديها أعباء ديون كبيرة يمكن أن تضع قيودا على تعبئة الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، مما يدل على ضرورة النظر، حسب الاقتضاء، في وضع مبادرات أقوى لإدارة الدين وتخفيف عبء الديون فيما يخص تلك البلدان، وتشجع على النظر في الأخذ بنهج القدرة على تحمل الدين في الأجلين المتوسط والطويل وبنهج جديدة لمعالجة مسألة الديون غير التابعة لنادي باريس على كل من الصعيد الثنائي والخاص؛

١٨ - **تشجع** نادي باريس على أن يأخذ في الاعتبار، عند معالجة مسألة ديون البلدان المدينة المنخفضة والمتوسطة الدخل غير المشمولة بالمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، قدرة تلك البلدان على تحمل ديونها في الأجل المتوسط إلى جانب الثغرات التي تواجهها في التمويل، وتلاحظ مع التقدير نهج إيفيان الذي يتبعه نادي باريس في وضع شروط مختلفة للتخفيف من عبء الديون لتلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان المدينة، مع الإبقاء على عملية إلغاء الديون بالنسبة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛

١٩ - **تقر** بالشواغل المتعلقة بالدعاوى القضائية المرفوعة من جانب الصناديق الانتهازية، وبأن بعض البلدان المدينة قد تواجه صعوبات في الحصول على معاملة متساوية من الدائنين غير التابعين لنادي باريس، على النحو المطلوب في الشرط الموحد الوارد في اتفاقات نادي باريس، وتشجع على مواصلة قيام المؤسسات المعنية بتوفير الآليات والمساعدة القانونية للبلدان المدينة لتسوية المسائل المتنازع عليها؛

٢٠ - **تؤكد** ضرورة أن يظل المجتمع الدولي يقظا في رصد حالة ديون أقل البلدان نموا وأن يواصل اتخاذ تدابير فعالة يفضل أن تكون في نطاق الأطر القائمة، عند الاقتضاء، من أجل معالجة مشكلة ديون تلك البلدان، بطرق منها إلغاء الديون الثنائية والمتعددة الأطراف المستحقة على أقل البلدان نموا لدائنين من القطاعين العام والخاص على السواء؛

٢١ - **ترحب** بالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي وتهيب به أن يواصل إبداء المرونة فيها، وتؤكد ضرورة مواصلة بذل تلك الجهود في مساعدة البلدان النامية في فترة ما بعد انتهاء النزاع، ولا سيما البلدان النامية الفقيرة والمثقلة بالديون، على إنجاز خطوات التعمير الأولي اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

٢٢ - **ترحب أيضا** بالجهود التي يبذلها الدائنون وتدعوهم إلى إبداء المرونة تجاه البلدان النامية المتضررة من الكوارث الطبيعية لتمكينها من معالجة شواغلها المتعلقة بالديون، مع مراعاة الحالات والاحتياجات الخاصة لهذه البلدان؛

٢٣ - **تدعو** إلى النظر في اتخاذ تدابير ومبادرات إضافية ترمي إلى كفالة القدرة على تحمل الدين على المدى الطويل من خلال زيادة التمويل القائم على تقديم المنح وغير ذلك من أشكال التمويل المقدم بشروط ميسرة وإلغاء ما نسبته ١٠٠ في المائة من الديون الرسمية الثنائية والمتعددة الأطراف المستوفية للشروط المستحقة على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والقيام، عند الضرورة وعلى أساس كل حالة على حدة، بتخفيف عبء الديون أو إعادة هيكلة الديون إلى حد كبير لصالح البلدان النامية غير القادرة على تحمل عبء ديونها وغير المشمولة بالمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛

٢٤ - **تدعو** البلدان المانحة إلى أن تواصل، مع مراعاة التحليلات الخاصة بقدرة كل بلد على حدة على تحمل الدين، بذل الجهود من أجل زيادة المنح الثنائية المقدمة للبلدان النامية، التي يمكن أن تسهم في تعزيز القدرة على تحمل الدين في الأجلين المتوسط والطويل، وتسلم بضرورة تمكين البلدان من تعزيز فرص العمل والاستثمارات المنتجة والاستثمار في عدة قطاعات من بينها الصحة والتعليم، مع الحفاظ على القدرة على تحمل الدين؛

٢٥ - **تدعو** إلى تكثيف الجهود الرامية إلى منع حدوث أزمات فيما يتعلق بالديون والتخفيف من حدة انتشارها وتكاليفها عن طريق تعزيز الآليات المالية الدولية لمنع نشوب

الأزمات وحلها، وتشجع القطاع الخاص على التعاون في هذا الصدد، وتدعو الدائنين والمدينين إلى مواصلة البحث للقيام، عند الاقتضاء وعلى أساس متفق عليه وبصورة تتسم بالشفافية على أساس كل حالة على حدة، باستخدام صكوك جديدة ومحسنة تتعلق بالدين وآليات مبتكرة مثل مقايضة الديون، بما في ذلك تحويل الديون إلى أسهم في مشاريع الأهداف الإنمائية للألفية، وكذلك صكوك مقايسة الديون؛

٢٦ - **تدعو أيضا** إلى النظر في وضع نهج معززة لآليات إعادة هيكلة الديون السيادية وآليات تسوية الديون، استنادا إلى الأطر والمبادئ القائمة، بمشاركة واسعة من الدائنين والمدينين، وإلى معاملة جميع الدائنين معاملة متساوية، واضطلاع مؤسسات بريتون وودز وغيرها من المؤسسات المعنية داخل منظومة الأمم المتحدة بدور مهم، وتهيب في هذا الصدد بجميع البلدان أن تعزز المناقشات الجارية داخل الأمم المتحدة والمنتديات المناسبة الأخرى بشأن ضرورة وضع إطار أكثر تنظيما للتعاون الدولي في هذا المجال والجدوى من وضع هذا الإطار وأن تشارك في هذه المناقشات؛

٢٧ - **تقرر** أن تعقد، في دورتها التاسعة والستين، اجتماعا خاصا مشتركا للجنة الثانية للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي للنظر في الدروس المستفادة من أزمات الديون والعمل الجاري بشأن آليات إعادة هيكلة الديون السيادية وحل مشكلة الديون، بمشاركة أصحاب المصلحة المعنيين، حسب الاقتضاء، على أن يستند الاجتماع إلى التقرير الذي يعده الأمين العام، ويصدر عنه موجز لوقائعه؛

٢٨ - **تلاحظ** التغير في تكوين الديون السيادية لبعض البلدان التي تحولت بشكل متزايد من الاقتراض الرسمي إلى الاقتراض التجاري ومن الدين العام الخارجي إلى الدين العام المحلي، وإن كان الجانب الأكبر من التمويل الخارجي الذي تتلقاه غالبية البلدان المنخفضة الدخل لا يزال تمويلا رسميا، وتلاحظ أيضا أن مستويات الدين المحلي والزيادة الكبيرة في عدد الدائنين، من الجهات الرسمية والخاصة على حد سواء، يمكن أن تؤدي إلى نشوء تحديات أخرى في مجال إدارة الاقتصاد الكلي والقدرة على تحمل الدين العام، وتؤكد ضرورة التصدي للآثار المترتبة على هذه التغيرات، بوسائل منها تحسين عملية جمع البيانات وتحليلها، وتعزيز الجهود الدولية المبذولة لدعم بناء القدرة على إدارة الدين في البلدان المقترضة، بناء على طلبها؛

٢٩ - **تؤكد** ضرورة زيادة تبادل المعلومات والشفافية واستخدام معايير موضوعية عند وضع سيناريوهات الديون وتقييمها، بما في ذلك تقييم الديون الوطنية العامة والخاصة،

من أجل ضمان تحقيق الأهداف الإنمائية، وتشجع على زيادة تحسين تبادل المعلومات، على أساس طوعي، عن عمليات الاقتراض والإقراض بين جميع المقرضين والمقترضين؛

٣٠ - **تعيد تأكيد** أهمية الحصول على المعلومات المتعلقة بتقدير الجدارة الائتمانية وخفض تكاليف المعاملات، مع مراعاة أن التوقعات التي تفتقر إلى الدقة تجعل النظام المالي الدولي أكثر عرضة لسلوك القطيع والتأثيرات الانحدارية، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى تفاقم الأزمات المالية، وتشجع في هذا الصدد على زيادة الشفافية والاستقلال وتجنب تضارب المصالح والمنافسة فيما بين وكالات تقدير الجدارة الائتمانية، بسبل تشمل بناء القدرات والآليات الوطنية، وتطلب إلى الأمين العام الاستمرار في الإبلاغ عن هذه المسألة عند إعداد تقريره عن تنفيذ هذا القرار؛

٣١ - **تدعو**، في هذا الصدد، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى إيلاء الاعتبار الواجب لهذه المسألة، عن طريق تنظيم اجتماع خلال برنامج العمل العادي للدورة الموضوعية المقبلة للمجلس؛

٣٢ - **تدعو** المجتمع الدولي إلى مواصلة بذل الجهود الرامية إلى زيادة الدعم، بما في ذلك المساعدة المالية والتقنية، لبناء القدرات المؤسسية في البلدان النامية لتعزيز إدارة الديون التي يمكن تحملها باعتبار تلك الإدارة جزءا لا يتجزأ من استراتيجيات التنمية الوطنية، بطرق منها تعزيز الشفافية والمساءلة في نظم إدارة الديون وقدرات التفاوض وإعادة التفاوض، وعن طريق دعم المشورة القانونية فيما يتعلق بالتصدي للدعاوى القضائية المتعلقة بالدين الخارجي ومطابقة بيانات الديون بين الدائنين والمدينين حتى يمكن تحقيق القدرة على تحمل الدين والمحافظة عليها؛

٣٣ - **تدعو** مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى القيام، بالتعاون مع اللجان الإقليمية ومصارف التنمية الإقليمية والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف والجهات المعنية الأخرى، بمواصلة التعاون وتكثيفه فيما يتصل بأنشطة بناء القدرات في البلدان النامية في مجال إدارة الدين والقدرة على تحمل الدين؛

٣٤ - **تقر** بأن توافر بيانات شاملة في الوقت المناسب عن مستوى وتكوين الديون شرط ضروري لجملة أمور منها بناء نظم للإنذار المبكر بهدف الحد من تأثير أزمات الديون، وتدعو البلدان المدينة والدائنة إلى تكثيف جهودها لجمع البيانات، وتدعو الجهات المانحة إلى النظر في زيادة دعمها لبرامج التعاون التقني التي تهدف إلى زيادة القدرة الإحصائية للبلدان النامية في ذلك الصدد؛

٣٥ - **تطلب** إلى كل من البلدان الدائنة والبلدان المقترضة إدراج الاعتبارات المتعلقة بالقدرة على تحمل الديون وزيادة الشفافية فيما تتخذه من قرارات في مجال التمويل، وتشجع على النظر، حسب الاقتضاء، في إطار القدرة على تحمل البلدان المنخفضة الدخل للدين، الذي اشترك في وضعه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والقواعد والمبادئ التوجيهية لتعزيز ممارسات الإقراض المتحمل لائتمانات التصدير الرسمية المقدمة إلى البلدان المنخفضة الدخل، التي وضعتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، باعتبارها استراتيجيات يسترشد بها في سياسات التمويل، مع التسليم بأن كلا من الدائنين والمدينين لديهم مصلحة مشتركة في تعزيز القدرة على تحمل الديون والتمويل المستدام، كما أن عليهم مسؤولية مشتركة في هذا الصدد؛

٣٦ - **تهيب** بجميع الدول الأعضاء وبمنظومة الأمم المتحدة اتخاذ التدابير والإجراءات المناسبة لتنفيذ الالتزامات والاتفاقات والقرارات الصادرة عن المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، ولا سيما ما يتعلق منها بمسألة قدرة البلدان النامية على تحمل الدين الخارجي؛

٣٧ - **تشجع** على إيلاء الاعتبار الواجب لمسألة القدرة على تحمل الدين الخارجي عند وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

٣٨ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين تقريرا، يعده بالتشاور مع الجهات صاحبة المصلحة المعنية، عن تنفيذ هذا القرار، وأن يدرج في التقرير تحليلا شاملا وموضوعيا لحالة الديون الخارجية للبلدان النامية، وخيارات لتعزيز النهج المتعلقة بآليات إعادة هيكلة الديون وآليات تسوية الديون التي تراعى فيها الأبعاد المتعددة للقدرة على تحمل الديون؛

٣٩ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والستين البند الفرعي المعنون ''القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية'' في إطار البند المعنون ''المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي.''

الجلسة العامة ٧١
٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣